باكستان والحرب الأمريكية.. تحالف خطر

4/10/2001 أحمد إبراهيم محمود - القاهرة خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

الشارع الباكستاني يدوس علـى العلـم الأمريكـي منذ بدايـة

أزمة تفجيرات واشنطن ونيويورك، أكَّدت الإدارة الأمريكية أن باكستان سوف تلعب دورًا محوريًّا في أي عمليـة عسـكرية تقـوم بهـا الولايـات المتحـدة ضـد حركة طالبان، وحرصت إدارة جورج بوش على التشاور بسرعة مـع باكسـتان في هذا الصدد، ومارست عليها ضغوطًا عنيفة، كما قدمت لها إغـراءات قويـة، من أجل ضمان تعاونها.

وقد صنعت هذه التطورات معضلة حادة أمام السياسة الباكستانية؛ بسبب ما يمكن أن تسببه أية ضربة عسكرية أمريكية ضد أفغانستان من ردود فعل داخلية عنيفة في باكستان؛ ولذلك تبنت القيادة الباكستانية سياسة حذرة للغاية، تقوم من ناحية على قبول التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في أي عمل عسكري قادم، جنبًا إلى جنب مع بذل جهود دبلوماسية مكثَّفة مع حركة طالبان من أجل إقناعها بتسليم أسامة بن لادن، باعتبار ذلك مخرجًا مثاليًّا من الأزمة من وجهة النظر الباكستانية، وتفاديًا لضربة عسكرية أمريكية مُتوقَّعة ضد أفغانستان، إلا أن هذه السياسة فشلت حتى الآن في تحقيق الهدف المرغوب منها.

باكستان شريك إستراتيجي لأمريكا

تعتبر باكستان حجر الزاوية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لحرب أفغانستان. وبدا ذلك واضحًا بقوة في أن باكستان كانت واحدة من أولى الدول التي حرصت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش على التشاور والتعاون معها فور نشوب الأزمة، ومارست عليها ضغوطًا بالغة، حتى تضمن تجاوبها مع الخطط العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان.

وتعود أهمية باكستان إلى العديد من الاعتبارات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية والسياسية التي تعطي لباكستان دورًا محوريًّا في الإستراتيجية الأمريكية، إلى درجة أن هناك إجماعًا في كافة التحليلات السياسية والإستراتيجية على أنه من غير الممكن للولايات المتحدة أن تقوم بعمل عسكري فاعل ضد أفغانستان بدون تعاون كامل من باكستان.

ويستند الدور الحالي لباكستان في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية إلى تاريخ طويل من التعاون الإستراتيجي بين الجانبين. وعلى الرغم من العديد من الأزمات التي تنشب بين الحين والآخر، فإن باكستان تعتبر في التحليل الأخير بمثابة شريك إستراتيجي حيوي للولايات المتحدة منذ فترة ليست بالقصيرة.

أثناء الحرب الباردة، كانت باكستان حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية في جنوب آسيا خلال الخمسينيات والستينيات، في مواجهة كل من الاتحاد السوفيتي السابق والصين والهند.
ومنذ بداية السبعينيات، دخلت باكستان عضوًا فاعلاً في محور واشنطن - بكين - إسلام آباد، الذي نشأ عقب التقارب بين الولايات المتحدة والصين.
في هذا الإطار، كانت أفغانستان على الدوام واحدة من مجالات التعاون الإستراتيجي العديدة بين الولايات المتحدة وباكستان. وبلور الجانبان - لفترات طويلة - إستراتيجية مشتركة للتعامل مع "المسألة الأفغانية"، ولا سيما في فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وما بعدها.
وخلال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، كانت باكستان مركز تجميع الجهود الأمريكية والعربية والإسلامية والدولية الخاصة بدعم موقف جماعات المجاهدين الأفغان، وذلك في إطار الإستراتيجية الأمريكية التي كانت ترمي وقتذاك إلى تحويل أفغانستان إلى "مستنقع" لاستنزاف الاتحاد السوفيتي. وقد قدَّمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مساعدات هامة للغاية لجماعات المجاهدين، وكان أغلبها من خلال باكستان.
وتُقدِّر بعض المصادر قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لجماعات المجاهدين الأفغان بأكثر من مليار دولار، خلال الفترة ما بين 1979م - 1989م، وكان من بين هذه المساعدات شحنات هامة من الأسلحة والمعدات، ومنها صواريخ ستينجر المتقدمة المضادة للطائرات، كما أقامت المخابرات الأمريكية قواعد عسكرية متطورة لتدريب وتسليح "المتطرفين" القادمين من العديد من الدول العربية والإسلامية.

تعاون أمريكي - باكستاني

وخلال فترة ما بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، استمر التعاون الأمريكي - الباكستاني فيما يتعلق بالمسألة الأفغانية، ولا سيما عقب محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في فبراير 1993م، التي أدَّت إلى إجراء مراجعة جذرية للسياسة الأمريكية في أفغانستان. وفي بادئ الأمر، حاولت السلطات الأمريكية اعتقال المشتبه في مشاركتهم في العملية في أفغانستان، بالتعاون مع باكستان، إلا أن حكومة نواز شريف التي كانت تحكم وقتذاك في إسلام آباد، رفضت التعاون تمامًا مع الولايات المتحدة في هذا الشأن؛ بسبب خوفها من ضغوط الرأي العام الداخلي.
وبعد وصول حكومة بنظير بوتو إلى الحكم في باكستان في أكتوبر 1993م، تعاون الجانبان الأمريكي والباكستاني في ترحيل أو اعتقال "الأفغان العرب"، وفي الإعداد لوضع إستراتيجية مشتركة لإزاحة قادة الفصائل الأفغانية المتصارعة، وتصفية "المتطرفين الإسلاميين"، وإغلاق معسكراتهم، وقطع طريق تهريب المخدرات، لا سيما أن الجانبين الأمريكي والباكستاني كانا قد فقدا أي أمل في الوصول إلى حل أو تسوية مع قادة الفصائل الأفغانية، وبالذات برهان الدين رباني وقلب الدين حكمتيار. كما أصبحا مقتنعين بأن الوضع بات في حاجة إلى ظهور قوة فاعلة جديدة على الساحة الأفغانية

تفرض هيمنتها بالكامل على أفغانستان، وتقضي على لوردات الحرب التقليديين، بما يضمن مصالح كل من الولايات المتحدة وباكستان.
ومن المفارقات أن الولايات المتحدة هي التي أنشأت حركة طالبان، بالتعاون مع باكستان، فقد أفضى التفاهم الأمريكي - الباكستاني بشأن أفغانستان في عام 1994م إلى اتفاق الجانبين على دعم جماعة من طلاب الشريعة لتصير قوة مسلحة ومنظمة ومدربة وذات إمكانيات مالية ضخمة باسم حركة "طالبان" (أي الطلبة) في أكتوبر 1994. ولعب وزير الداخلية الباكستاني وقتذاك، الجنرال نصر الله خان بابار، ومسئولة دائرة جنوب آسيا في الخارجية الأمريكية وقتذاك "روبين روفائيل" دورا هاما في تكوين حركة طالبان ورعايتها.
وكان أكبر مؤشر إلى دور الولايات المتحدة وباكستان في تدعيم هذه الجماعة قد ظهر- على سبيل المثال- في قيام السفير الأمريكي في باكستان ووزير الداخلية الباكستاني بزيارة لمعسكرات حركة طالبان في باكستان في أواخر عام 1994، كما كانت الحركة تركز في البداية على إحراق حقول المخدرات، وإغلاق معسكرات "الأفغان العرب"، وهما المطلبان الأساسيان للولايات المتحدة.

تفجير السفارتين مفترق طرق

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تنجح في مواصلة التعاون مع طالبان في اتجاه إعادة النظر في استضافة طالبان للجماعات "الأصولية المتطرفة" التي تنفذ أعمالا ضد الأهداف الأمريكية حول العالم. وقد جاء تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998 بمثابة تعبير ناصع على فشل السياسة الأمريكية إزاء أفغانستان؛ حيث جاءت الضربة من جماعات تحظى برعاية ودعم حركة طالبان التي كانت واشنطن تدعمها لأسباب من بينها تجنب مثل هذه العمليات.
فقد أعلنت منظمة مجهولة (الجيش الإسلامي لتحرير المقدسات) مسئوليتها عن عمليتي تفجير السفارتين، وهي منظمة كان واضحا أنها مجرد غطاء سياسي لـ (الجبهة الإسلامية لقتال اليهود والصليبيين)، التي كانت قد أنشئت في فبراير 1998 من شخصيات وجماعات من مصر والسعودية وباكستان وبنجلاديش.
وعندما قامت الولايات المتحدة بقصف أفغانستان بصواريخ كروز، ردًّا على تفجير السفارتين، فإن ذلك كان علامة فارقة على حدوث انقطاع نهائي بين الولايات المتحدة وطالبان.

لماذا اختارت أمريكا باكستان؟

وخلال الأزمة الحالية، استحوذت باكستان على مكانة محورية في الإستراتيجية الأمريكية منذ البداية، بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، هي:
1) الموقع الجغرافي الذي يجعل باكستان أقرب نقطة ارتكاز يمكن للعمل العسكري الأمريكي أن ينطلق منها ضد أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الخاصة، وهو ما يعطيها ميزة نسبية أكبر بكثير من الهند مثلا، التي لا تمتلك حدودا مشتركة مع أفغانستان. بل إن باكستان تحظى بمزايا أكبر

حتى من الدول التي تمتلك حدودا مشتركة مع أفغانستان، مثل أوزبكستان وطاجيكستان. ولذلك، فإن الموقع الجغرافي لباكستان يجعل مشاركتها ضرورية في أعمال عسكرية أمريكية، سواء فيما يتعلق بفتح الأجواء الباكستانية أمام الطائرات والصواريخ الأمريكية، أو فيما يتعلق بنزول قوات برية أمريكية في الأراضي الباكستانية.

2) الثروة المعلوماتية التي تمتلكها الاستخبارات الباكستانية عن مختلف الشئون الأفغانية، وبالذات بالنسبة للمعلومات الأكثر إلحاحا للولايات المتحدة بشأن قدرات حركة طالبان، ومناطق الانتشار المحتملة لقواتها، ومناطق وجود أسامة بن لادن ومساعديه، وأعدادهم وحجم قدراتهم التسليحية، وأفضل طرق العمل العسكري في أفغانستان، وطبيعة مسرح العمليات المحتمل في أفغانستان.. وغير ذلك.

3) البنية العسكرية القوية والمتماسكة نسبيا التي تمتلكها باكستان، ويمكن أن تتيح للقوات الأمريكية الاستفادة منها في المهام القتالية عموما، وفى عمليات الدعم والإسناد بصفة خاصة.

سياسة العصا والجزرة

نظرًا لحالة التوتر والانفعال التي تعاملت بها الإدارة الأمريكية مع الأزمة الحالية، فقد كانت صيغة التخاطب الأمريكي مع باكستان أقرب إلى "الإنذار"؛ حيث وجَّهت إدارة بوش للجنرال برويز مشرف قائمة طلبات "غير قابلة للنقاش". ويبدو أن هذه الطلبات كانت مشفوعة بتهديدات عنيفة لباكستان في حالة عدم تعاونها. وركّزت هذه الطلبات على ثلاثة مجالات هي:

- قيام المخابرات الباكستانية بتسليم كل ما لديها من معلومات عن حركة طالبان إلى الولايات المتحدة.
- فتح الأجواء والأراضي الباكستانية أمام أي عمل عسكري أمريكي قادم ضد أفغانستان.
- توفير المساعدات اللوجستية للقوات الأمريكية.

وقد بدا واضحا أن الإدارة الأمريكية استخدمت سياسة العصا والجزرة في تعاملها مع القيادة الباكستانية؛ حيث وعدت بأنها سوف ترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على باكستان منذ إجرائها التجارب النووية في عام 1998، كما مارست عليها ضغوطًا عنيفة.

ويبدو واضحا من تصريحات الجنرال مشرف أن الولايات المتحدة هددت بإمكانية استهداف البرنامج النووي الباكستاني، كما كانت هناك تهديدات لكيان الدولة الباكستانية ذاتها. وربما تكون الإدارة الأمريكية قد لوّحت بأن باكستان ربما يُنظر إليها بوصفها مسئولة، ولو بشكل غير مباشر، عن تفجيرات واشنطن ونيويورك، في حالة عدم تعاونها مع الولايات المتحدة.

حدود التوافق الأمريكي ـ الباكستاني

لم يكن الجنرال برويز مشرف في وضع يسمح له برفض الاستجابة للطلبات الأمريكية أو حتى محاولة المراوغة منها، وهو ما دعاه إلى القول بأن الأزمة الحالية تعتبر أقسى محنة تتعرض لها باكستان في تاريخها منذ حربها مع الهند عام 1971. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة عوامل لعبت دورًا بالغ الأهمية في توجيه

الموقف الباكستاني، وكانت واضحة للغاية في الخطاب السياسي الرسمي للقيادة الباكستانية، وهي:

1) الخوف على البرنامج النووي الباكستاني؛ حيث أعرب مشرف صراحة عن خوفه على مستقبل وسلامة القدرات النووية الباكستانية، ولكن ليس معروفًا على وجه الدقة ما الذي دعاه إلى مثل هذا التخوف، وما هي طبيعة التهديد الذي سمعه من المسئولين الأمريكيين في هذا الشأن، إلا أن هناك إشارات باكستانية بشأن إمكانية أن تحاول الهند وإسرائيل استغلال الأزمة لتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية، وربما تكون الإدارة الأمريكية قد لوَّحت للقيادة الباكستانية أنها يمكن أن تغض الطرف عن مثل هذه الضربة الهندية ـ الإسرائيلية، إن لم تشجعها.

2) العمل على تفويت الفرصة على الهند. فقد سعت الهند إلى استغلال الأزمة الحالية ضد المصالح الباكستانية؛ حيث سعت الهند إلى طرح نفسها للولايات المتحدة كبديل ملائم في أي عمل عسكري ضد أفغانستان، بهدف إغراء الولايات المتحدة على الاستغناء عن باكستان، وعرضت فتح الأراضي والأجواء الهندية أمام القوات الأمريكية. بل إن المسئولين الهنود صاغوا هذا العرض بحيث يبدو أفضل من الموقف الباكستاني، إلا أن العرض الهندي كان ضعيفًا لعدم وجود حدود مشتركة للهند مع أفغانستان، وهو ما يجعل باكستان خيارًا أفضل للولايات المتحدة.

3) المكاسب الاقتصادية والإستراتيجية لباكستان؛ فالوعود التي قدَّمتها الإدارة الأمريكية لباكستان بشأن رفع العقوبات الاقتصادية عنها، في حال تعاونها في الأزمة، سوف تساعد في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية العنيفة التي تمر بها باكستان، والتي تعود في أحد عناصرها إلى توقف المساعدات الأمريكية والدولية لباكستان عقب إجرائها للتجارب النووية في عام 1998. وقد قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش بالفعل في 23 سبتمبر الماضي رفع العقوبات الاقتصادية عن باكستان، وأيضا الهند، مكافأة لهما على دعمهما للجهود الأمريكية، استعدادًا لضربة عسكرية ضد أفغانستان. ومن ناحية أخرى، فإن الفكر الإستراتيجي الباكستاني يقوم على أن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة سوف يمنح باكستان الفرصة – ليس فقط لتبرئة نفسها من المسئولية عن أخطاء حركة طالبان - ولكن أيضا القيام بدور هام في رسم مستقبل أفغانستان في فترة ما بعد الهجوم الأمريكي.

مشرف يحاول تبرير موقفه أمام الشعب

على الجانب الآخر، فإن هناك ضغوطاً داخلية عنيفة في مواجهة برويز مشرف، فيما يتعلق بالشأن الأفغاني؛ حيث إن هناك قطاعات واسعة من الشعب الباكستاني تؤيد بقوة حركة طالبان، وترفض بالكامل مشاركة باكستان في أي عمل عسكري ضد أفغانستان أو طالبان. وقد عبَّر هذا التيار عن ارتياحه لتفجيرات واشنطن ونيويورك. وهو تيار قوي الآن، ويُرجَّح أن يصبح أكثر قوة في حالة بدء العمل العسكري وحدوث درجة عالية من التصعيد؛ ويستند هذا التيار إلى ركائز عرقية ودينية.

فمن الناحية العرقية، يرتكز هذا التيار على التقارب العرقي بين طالبان وقطاعات واسعة من المجتمع الباكستاني؛ حيث تتألف حركة طالبان في الأغلب من قبائل الباشتون، التي تمتد في باكستان أيضا، وبالذات في مناطق شمال غرب باكستان، ومن الطبيعي أن تتبنى قبائل الباشتون الباكستانية موقفا داعما لأشقائهم في أفغانستان.
ومن الناحية الدينية، تلعب العوامل الدينية دورًا جوهريًا في باكستان؛ حيث إن المشاركة في مثل هذا العمل العسكري تعتبر أمرًا بالغ الخطورة يمكن أن يضعف مشروعية الدولة الباكستانية كدولة إسلامية؛ حيث قامت الدولة الباكستانية باعتبارها تجمعًا لمسلمي شبه القارة الهندية، إبان تقسيمها عقب جلاء الاستعمار البريطاني عام 1947، ويعتبر الإسلام بمثابة العامل اللاحم للشعب الباكستاني الذي تتنازعه انقسامات إثنية وطائفية وإقليمية حادة للغاية، وهو ما يعنى أن انهيار أساس وجود دولة باكستان يمكن أن يؤدي إلى تفكك كيان الدولة ذاته.
وفي هذا الصدد، فإن العامل الديني في باكستان يلعب لصالح طالبان؛ حيث إن تطبيق طالبان للشريعة الإسلامية يعطيها مصداقية كبيرة في أوساط المتدينين الباكستانيين. وفي حالة بدء العملية العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان، فإن المتوقع أن تعلن حركة طالبان وعلماء دين باكستانيون الجهاد ضد الولايات المتحدة، وهو ما سوف يكون له تأثير قوي في باكستان، وبالذات لدى أعضاء ومؤيدي الأحزاب الدينية، وفي مقدمتها حزب الجماعة الإسلامية بزعامة الشيخ قاضي حسين، كما أن هناك تيارا أصوليا قويا في القوات المسلحة الباكستانية.
ولذلك، فإنه على الرغم من أن القيادة الباكستانية كانت مضطرة إلى قبول الطلبات أو الإملاءات الأمريكية، فإنها حاولت من ناحية أخرى إدارة الأزمة بصورة لا تسبب ردود فعل داخلية عنيفة، وذلك من خلال محاولة بناء إجماع داخلي واسع بشأن الموقف من الأزمة الحالية؛ حيث دعا مشرف إلى اجتماع موسع للفعاليات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدينية في البلاد، وشرح لهم تعقيدات الموقف، من أجل الحصول على تأييدهم ومساندتهم، أو على الأقل تفهمهم لموقفه.
وفي الوقت نفسه، حاولت القيادة الباكستانية احتواء حالة السخط الشعبي المتزايدة، من خلال مناشدة الأحزاب الدينية المتشددة الامتناع عن تنظيم مظاهرات استفزازية، ومراعاة الظرف الدولي الذي تمر به البلاد، كما حاولت إظهار قوة موقفها من خلال السماح لمؤيديها وأنصارها بتنظيم مظاهرات حاشدة في البلاد، بهدف الإيحاء بوجود موقف شعبي متماسك خلف القيادة الباكستانية. وفي الوقت نفسه، وضع مشرف شروطا لقبول المشاركة في أي عمل عسكري أمريكي ضد أفغانستان، وهي:
1-أن تكون القوات متعددة الجنسيات.
2- أن تضم ممثلين من الدول الإسلامية.
3-عدم مشاركة إسرائيل والهند في هذه القوات.

4-أن تكون مدة وجود القوات الأمريكية والدولية في باكستان محددة ومؤقتة، بحيث لا تبدو كما لو كانت نوعًا من الاحتلال.

وقد حاول مشرف تبرئة ساحته في مواجهة الضغوط الداخلية من خلال القيام بجهود دبلوماسية مكثفة مع طالبان من أجل إقناع قادتها بتسليم أسامة بن لادن للولايات المتحدة، تفاديًا لضربة عسكرية أمريكية، وقامت باكستان بالعديد من المبادرات في هذا الصدد، إلا أن جميعها باءت بالفشل. وحاولت باكستان استخدام كافة الخيارات الكفيلة بتفادي الهجوم العسكري الأمريكي ضد أفغانستان، بما في ذلك الحديث عن إمكانية قيام الاستخبارات الباكستانية باغتيال أسامة بن لادن، باعتبار ذلك مخرجًا مثاليًا من الأزمة، وتفاديًا لتداعياتها السلبية والخطيرة على باكستان، إلا أن هناك صعوبات هائلة تحيط بهذا الخيار.

الانعكاسات الداخلية والإقليمية

خلقت الأزمة الحالية تحديات بالغة العنف في الساحة الداخلية الباكستانية، وسببت حالة من الاستقطاب الحاد في المجتمع الباكستاني بين أحزاب وقوى دينية ترفض بشدة مشاركة باكستان في أي عمل عسكري ضد أفغانستان، وفي مقدمتها حزب الجماعة الإسلامية بزعامة الشيخ قاضي حسين، وجماعة علماء الإسلام التي يتزعمها مولانا فضل الرحمن. وعلى الجانب الآخر، فإن القيادة الباكستانية تجد نفسها في موقف حرج لا يسمح لها قط بالتملص أو المراوغة في مواجهة الضغوط الأمريكية، ناهيك عن أن هناك تيارا داخل المؤسسة العسكرية الباكستانية يرى أن الإطاحة بحركة طالبان سوف تخفف بعض الضغوط الداخلية في باكستان من خلال إضعاف نفوذ الجماعات الدينية الباكستانية المؤيدة لطالبان.

وبالتالي، فإن الأزمة الحالية تهدد بتداعيات بالغة الخطورة في الساحة الداخلية الباكستانية، بل وتذهب بعض التحليلات إلى تصور إمكانية وقوع انقلاب عسكري أو نشوب حرب أهلية في باكستان، في حالة تصاعد أي هجوم أمريكي ضد أفغانستان، لا سيما إذا استمر هذا الهجوم لفترة طويلة من الزمن.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن العامل الرئيسي الذي يحكم الموقف الباكستاني يتمثل في القلق الشديد بشأن مستقبل أفغانستان، وهو ما يعتبر مسألة مصيرية لباكستان؛ حيث إنها لا تحتمل قط وجود نظام معاد لها في كابول، لما قد يسببه ذلك من فتح جبهة عسكرية ثانية أمام باكستان، وهو ما يستنفد قدراتها العسكرية.

وقد ظلت هذه المسألة موضوعًا لخلاف طويل بين باكستان والإدارة الأمريكية. فالولايات المتحدة تسعى إلى الاستفادة من التحالف الشمالي المعارض الذي يتزعمه برهان الدين رباني، في أي عمل عسكري ضد حركة طالبان، بل وتوظيف هذا التحالف كرأس حربة في العمليات العسكرية والاستفادة مما لديهم من معلومات قيِّمة عن الأوضاع الجغرافية لأفغانستان، مع إمكانية السماح لهذا التحالف بالوصول إلى الحكم في فترة ما بعد الإطاحة بطالبان.

أما على الجانب الباكستاني، فإن هناك رفضًا شديدًا لهذا التعاون؛ لأن هناك حالة من العداء الشديد بين باكستان والتحالف الشمالي؛ حيث إن باكستان هي التي أطاحت به من خلال حركة طالبان. كما أن هذا التحالف يتلقى مساعدات عسكرية ومالية من الهند وإيران وروسيا الاتحادية، وهي الدول التي تعتبرها باكستان أعداء ومنافسين في البيئة الإقليمية. وسوف يكون التحالف الشمالي معاديا لباكستان، حال وصوله إلى الحكم. ولذلك، فقد شدد المسئولون الباكستانيون على ضرورة اقتصار العمل العسكري على مجرد القبض على أسامة بن لادن، ولكن من دون محاولة إسقاط حركة طالبان، مع التحذير بقوة من تحالف الولايات المتحدة مع المعارضة الأفغانية بقيادة برهان الدين رباني. ولم يفلح الجانبان الأمريكي والباكستاني على ما يبدو في الوصول إلى حل لهذه القضية الشائكة حتى الآن

مشرف وترتيبه لموازين القوى: من انخرط في سياسة الجنرال فهو آمن إلى حين؟!
26/8/2002
<alasr/authors/1ED5EF0C-29CC-460F-A3E6-6927099F193E.html/> ??? ????

أعلن حاكم باكستان الجنرال مشرف مجموعة من "الإصلاحات" الدستورية في 21 أغسطس الجاري، تعزيزا لموقعه في السلطلة في الخمس سنوات قادمة، ورغم أنه لا زال يواجه تحديات داخلية، وتعاونه مع الولايات المتحدة في حربها ضد "الإرهاب" عمَق سخط المعارضة السياسية (وخاصة منها الإسلامية) في الداخل، إلا أن موقع (الجنرال) سيظل "آمنا" على الأقل في الدى القريب!.ومن ضمن التعديلات التي فرضها، استرجاع سلطة الرئيس في حل البرلمان، وإنشاء مجلس الأمن القومي، وهو ما يمنح -في الواقع - لمشرف القدرة على التحكم في الشؤون المدنية والعسكرية للبلد، وكذا إجرا تعديلات في الانتخابات، تخفيض سن الانتخاب، وتخصيص مقاعد في البرلمان للنساء وغير المسلمين من الباكستانيين!.
ورغم الإجراءات غير الشعبية التي اتخذها، فإن مشرف أقدم على تسوية مع "مفاتيح" أعمدة السلطة الباكستانية، وحافظ على موقعه بقدر من الأمان. ورغم هذا، يرى المراقبون أن التهديد الآني الذي يواجه النظام الباكستاني، قد يكون مصدره "مساعي" الرئيس مشرف نفسه في محاولة لفرض سلطته المركزية.
وإلى الآن، لا تزال القوات الأمريكية تُظهر حالة من الإحباط وخيبة أمل إزاء القيود التي نصبت في وجه "أنشطتها وعملياتها" في مناطق الحدود الباكستانية، في إطار بحثها عن أعضاء القاعدة وطالبان!. وفي الأيام الأخيرة، أخذ هذا الإشكال منحى حرب كلامية، ففي الوقت الذي اشتكت فيه قيادة القوات الأمريكية من أن محدودية "الإذن" الباكستاني بمباشرة "مهامهم"، سمح لنشطاء القاعدة وطالبان بالهروب!، شدد الرئيس مشرف أن أعضاء القاعدة وطلبان يعيدون تنظيم صفوفهم داخل أفغانستان. وبالتضييق على هامش تحرك المخابرات والقوات الأمريكية داخل الحزام القبلي على طول الحدود مع أفغانستان، يريد بهذا الرئيس تفادي الضرر والتلف الذي قد يلحق بالتوازن "الدقيق" الذي "حققه" (وربما توهَمه) مع قيادات القبائل قي المنطقة. ومثل هذا "التوازن" شكل جوهر إستقرار الرئيس مشرف وقيوده. وقد "منح" حاكم باكستان لقيادات القبائل حرية التحكم في زمام مناطقهم، وتعهد لهؤلاء بأن يحدَ من الحضور الأمريكي في هذه المناطق على أن لا يقفوا إلى جانب قوات طالبان والقاعدة، وليس معنى هذا أنه يتوقع منهم أن يقاتلوا ضد هذه القوات، ولكن مجرد أن لا يقفوا خلفهم. وإلى جانب القيادات القبلية، يشتغل مشرف أيضا على خط المجموعات البشتونية العريضة، والعرق البشتوني يمثل أحد ثلاثة أعمدة ارتكاز بالنسبة

للمجتمع والسلطة الباكستانيين، وعلى طول امتداد البنجاب والمهاجرين، يشكل البشتون قوة "موثوقة" وتمثيلهم قوي في الجيش، القوات الخاصة وجهاز الاستخبارات السرية، واستناد لدعمهم وولائهم، عزز مشرف موقع البشتون بتقليدهم مناصب في المؤسسة العسكرية خلال ستة أشهر الأخيرة.
ولم يكن البشتون وحدهم الذين حازوا المكافأة، وإنما أمَن مشرف أيضا للبنجاب حصتهم (إذ يمثلون ركيزة الجيش والقوات الجوية) في المناصب العليا في سلطة العسكر، وبهذا يكون مشرف قد رتب ترقية البشتون والبنجاب في المؤسسة العسكرية، في حين، لا يبدو أنه قلق كثيرا من رد فعل شريحة "المهاجرين"، لأنه واحد منهم، ويخشى من المجموعات العرقية الأخرى أكثر من مجموعته التي ينحدر منها. وإلى جانب "الدخل الإضافي" للجيش، استخدم حاكم باكستان "القدرة الاقتصادية" لإحداث توازن قوى بين أبرز المجموعات العرقية، ويحكم قبضته على الجميع. كما امتنع مشرف عن شن عدد من الهجمات على المصالح التجارية للبنجاب والمهاجرين، إذ أن هذه المجموعات –بشكل أو بآخر- مقربة للغرب في مقارباتها ونظراتها، ولأن جنرال باكستان يريد أن "يحجز" علاقات تجارية خارجية، فإن مصالح المجموعات العرقية تتوافق –بدرجة معينة- مع مشرف. واستنادا لمصادر دبلوماسية باكستانية في أوروبا، فإن حاكم باكستان عقد صفقة مع قادة البنجاب والمهاجرين، مؤداها أنه لن يتعرض لمصالحهم التجارية، مقابل دعمهم لسياسته، وحذرهم من أن البلد سيسقط في الهاوية وستنهار مصالحهم إذا استولى الإسلاميون على الحكم!!.
وعليه، فإن الرئيس مشرف يكون قد وازن حاليا بين ثلاث مجموعات عرقية، من خلال تعهده للمهاجرين بتأمين مصالحهم ما يقي هو مستول على الحكم، هذا في الوقت الذي أكد للبنجاب والبشتون منحهم سلطة أوسع في المجال التجاري والعسكري، إلا أن هذا "التوازن" حسب المراقبين يستند بشكل كبير على قوة شخص الرئيس وقدرته على "التزاوج" بين هذه المصالح والتوفيق بين المجموعات، ومرتبط أساسا ببقائه في هرم السلطة!. ويعتقد المراقبون أنه في حالة تركيز الإسلاميين ضغوطهم السياسية والشعبية في اتجاه سياسة الرئيس مشرف، يمكن أن يشكلوا تهديدا لموازين القوى الحالي في إسلام آباد.
ويرى المحللون الغربيون أن سلطة الرئيس مشرف ستظل في مأمن – إلى حد ما- خلال ستة أشهر القادمة، بينما ستنسق إدارة الرئيس بوش مع إسلام آباد لرفع مستوى وحجم "الشراكة" في مجالات الاستخبارات وأهداف العمليات "التكتيكية"، رغم أنه (مشرف) قد لا يستجيب لجميع طلبات واشنطن تفاديا لتدرج باكستان في سلم الانهيار الداخلي (حسب ما أفاد به مستشارو الرئيس).

_أحداث أمريكا تلقي بظلالها على كشمير

2/10/2001

د. مصباح الله عبد الباقي - إسلام آباد

تقع كشمير في الشمال الشرقي لباكستان، وتبلغ مساحتها "217935" كيلو مترًا مربعًا، وأغلبية سكانها مسلمون، حيث تصل نسبتهم إلى 90% من مجموع عدد السكان.
فتحها المسلمون بقيادة هشام بن عمرو التغلبي - والي السند - من قبل الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (136هـ - 158هـ)، وانتشر الإسلام فيها على يد الداعية الشيخ سيد علي الهمذاني الذي دخلها عام 729هـ/ 1388م، ومن ذاك الوقت يحكمها المسلمون.
ولما ضعفت الدولة الإسلامية في الهند، سيطر عليها "السيخ" بزعامة "رنجيت سنغ" عام 1224هـ/ 1809م، ثم دخلها الإنجليز، وهزموا السيخ فيها عام 1255هـ/ 1839م، واشتراها من الإنجليز عميلهم السيخي "جلاب سنغ" لمائة سنة بـ"7.5" مليون روبية، على أن يعترف بالسيادة العامة للإنجليز؛ وذلك عام 1263هـ/ 1846م.. ومن ذاك اليوم بدأ الليل الأسود في تاريخ مسلمي كشمير.

التواطؤ الهندوسي ضد كشمير

وعندما أعلن الإنجليز تقسيم الهند إلى دولتين مستقلتين - الهند وباكستان عام 1947م - كان يحكم كشمير "هري سنغ" السيخي. وكانت خطة التقسيم تقتضي ضم الولايات ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان والولايات ذات الأغلبية الهندوسية إلى الهند. وبناء على هذه الخطة، كان المفروض أن تضم كشمير إلى باكستان، إلا أن "هري سنغ" تواطأ مع نهرو (القائد الهندوسي)، والشيخ عبد الله (أحد عملاء الهندوس، ويحكم ابنه فاروق عبد الله الآن كشمير المحتلة) على أن يمنع قرار ضم كشمير إلى باكستان.
وظلَّ يماطل في إصدار قرار إلحاق كشمير بباكستان حتى يوم 15-8-1947م الذي كان الموعد الأخير لتقرير المصير، وأخذ يقوِّي الحاميات العسكرية المكوَّنة من الهندوس والسيخ في مناطق المسلمين، وأمر البوليس في شهر يوليو عام 1947م بنزع سلاح المسلمين، فاندلعت الثورة ضده، وهبَّ رجال القبائل البشتونية من إقليم سرحد؛ لنصرة إخوانهم في كشمير، وطلب هري سنغ المدد من الهند، فتدخلت القوات الهندية وأخمدت الثورة.
وقد تم وقف إطلاق النار فعلاً يوم 1-1-1949م، وتعين خط الهدنة في 27-7-1949م، إلا أن البند الثالث من قرار هيئة الأمم - وهو إجراء الاستفتاء العام لتقرير مصير الولاية - ما زال ينتظر التطبيق، ولم يطبق حتى الآن؛ لأن الهند ترفض ذلك، وتعتبر كشمير المحتلة من قبلها جزءاً لا يتجزأ منها، ولا يعرف أحد إلى متى ستستمر الحال.

قضية كشمير محور أساسي

تُعتبر القضية الكشميرية محورًا أساسيًّا للعلاقات الهندية الباكستانية، حتى أنها كانت سببًا لأكثر من حرب بين البلدين منذ انفصالهما عام 1947م. ويعتبر المحللون القضية الكشميرية من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للبلدين. ويمكن إدراك أهمية القضية الكشميرية للبلدين - في وضع السياسة الخارجية، وتحديد نوعية التعامل مع المستجدات والحوادث الطارئة على مستوى العالم - من الخطاب الذي ألقاه الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف؛ والذي برَّر به موقفه من إبداء التعاون مع الأمريكان في حربهم ضد

الإرهاب، فكان أحد المبررات الرئيسة الأربعة قضية كشمير، وأن هذا الموقف سيساعد في التقدم نحو حل القضية الكشميرية.
ولأهمية القضية الكشميرية في تحديد السياسة الخارجية للهند بدورها كان للهند موقف من حوادث أمريكا يضع في اعتباره حل مشكلة كشمير لصالحها في النهاية؛ ولذلك أبدت نيودلهي الاستعداد الكامل للتعاون مع الأمريكان؛ لأن ذلك سيساعد في نظرهم في إضعاف باكستان ومحاربة مجاهدي كشمير، خصوصًا أن الهند طالبت باعتبار فصائل المجاهدين الكشميريين ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية المستهدفة، وألحَّت في هذا الطلب بعد الانفجار الكبير الذي وقع في ولاية جامو الكشميرية، واستهدف مقرَّ برلمان الولاية، وقتل فيه حوالي 34 شخصًا.

إستراتيجية الهند

من الواضح أن الهند وضعت إستراتيجية محدَّدة وواضحة للتعامل مع الوضع الراهن الذي نتج عن حوادث أمريكا الأخيرة، واستغلاله لحسم القضية الكشميرية لصالحها. ويرى المحللون أن إستراتيجيتها تقوم على النقاط التالية:

1 - الاستفادة من التوجه العالمي: لقد توحَّدت معظم دول العالم - بجهود أمريكية - لمحاربة الإرهاب، وأبدى الجميع استعدادهم للمشاركة في الحرب ضد الإرهابيين، واستصدرت أمريكا من مجلس الأمن قرارًا يفرض محاربة الإرهاب والقيام بالعمليات العسكرية ضد الدول المساندة للإرهاب. وتريد الهند أن تركب الموجة، وتستفيد من الرأي العام العالمي ضد الإرهاب، وتحاول أن تقنع أمريكا ودول العالم بأنها تواجه إرهابًا من قبل باكستان في كشمير. وبذلك تحاول أن تدرج باكستان في قائمة الدول الإرهابية، أو الدول الراعية للإرهاب. ومن جانب آخر تحاول الهند أن تدرج في قائمة الإرهابيين الأحزاب الجهادية الكشميرية، والمؤسسات الإغاثية التي تساعد الجماعات الجهادية.

2 - ضرب مراكز التدريب للمجاهدين في أفغانستان: تظن الهند أن المجاهدين من كل أنحاء العالم يتدربون في المعسكرات التدريبية الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان، ثم يدخلون كشمير، ويقاتلون ضد القوات الهندية؛ وأن أسامة بن لادن يساعد المجاهدين في كشمير بالمال والسلاح والرجال. ومن هنا كانت إستراتيجية الهند - منذ اللحظة الأولى - تشجيع الأمريكان على تعجيل الضربة لهذه المعسكرات التدريبية، ولحكومة طالبان الراعية لها، وأسامة بن لادن المشرف عليها. وعرضت على أمريكا كل إمكانياتها المتاحة من القواعد العسكرية، والمساعدات اللوجستية والخدمات الاستخباراتية للهجوم على أفغانستان.

3 - إيجاد حكومة موالية للهند في أفغانستان: حيث تحاول الهند أن تهيئ الظروف لحكومة صديقة لها في أفغانستان، وتريد بذلك أن تضغط على باكستان من حدودها الغربية. والجهات التي تعتبرها الهند أنها تحافظ على مصالحها هي: جبهة الشمال أو الملك المخلوع ظاهر شاه الذي كان صديقًا حميمًا للهند أثناء حكمه.

4 - الاستفادة من اللوبي اليهودي في أمريكا: أيضًا تسعى الهند للاستفادة في معركتها الدبلوماسية مع باكستان من اللوبي اليهودي في أمريكا للتأثير على قرارات الحكومة الأمريكية. وقد حصل تقارب كبير بين الهند وإسرائيل في عدة مجالات في السنوات الأخيرة؛ لأن البلدين يعتبران باكستان عدوًّا لهما، ومن ثَم تشعر باكستان بخطر كبير من هذا التحالف العسكري بين الهند وإسرائيل.

إستراتيجية باكستان

وبالمقابل وضعت باكستان إستراتيجية واضحة؛ لتجنب المخاطر وللاستفادة من الوضع الراهن، ويرى المحللون أن إستراتيجيتها تتلخص في النقاط التالية:

1 - إفشال الخطة الهندية: كانت الهند تتوقع أن باكستان ستقف بجانب حليفتها - حكومة طالبان - في الدفاع عن أسامة بن لادن؛ وأن الهند ستقدم العون لأمريكا في حربها ضد الإرهاب، وعندئذ ستكثف جهودها لإدراج باكستان في قائمة الدول الإرهابية أو الدول الراعية للإرهاب. وبناء على ذلك، ستتعرض باكستان للهجوم العسكري أو الحظر الاقتصادي، إلا أن الحكومة الباكستانية استطاعت أن تفشل هذه الخطة بإبداء الاستعداد للتعاون مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب والإرهابيين. وقد أشار الجنرال برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان إلى ذلك في الخطاب الذي برَّر به موقفه المؤيد لأمريكا.

2- حكومة موالية في أفغانستان: تشكل أفغانستان العمق الإستراتيجي لباكستان من وجهة نظرها. ومن هنا تحاول أن تكون حكومتها موالية لها؛ لتؤمن بذلك حدودها مع أفغانستان التي يصل طولها إلى 1200 كيلو متر. وهذا هو سرُّ تدخلاتها في أفغانستان، وتأييد حزب على آخر. وتواجه باكستان بعض المشاكل الآن؛ بسبب تدخلاتها السافرة - لتأييد جماعة على أخرى وحزب على آخر -، الأمر الذي أدى إلى الاستياء العام بين الأحزاب الأفغانية، والتعامل السيئ للشرطة الباكستانية مع المهاجرين، والإهانة والازدراء الذي يوجَّه إلى الأفغان في بعض الصحف الباكستانية، وهو ما أدى إلى التضجر بين عامة الناس.

ورغم ذلك تسعى باكستان من خلال قبولها التحالف مع أمريكا؛ لضمان حد أدنى من النفوذ في الحكم الأفغاني القادم إن لم يكن مواليًا لها (في حالة زوال طالبان).

3 - فرق بين الإرهاب والمقاومة: وتريد باكستان أن تقنع أمريكا بأن تميز بين الحركة الجهادية (المقاومة المشروعة) في كشمير والإرهاب، وأن تبين أن أزمة كشمير أزمة قديمة، وأنها منطقة متنازع عليها، مع بيان أن هناك قرارين للأمم المتحدة بإعطاء الشعب الكشميري حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي العام تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة وترفض الهند تنفيذهما.

وإذا كانت هذه هي إستراتيجية البلدين للاستفادة من الوضع الراهن فيما يتعلق بكشمير، فالأمر يتوقف على موقف أمريكا، وعلى الجهود الدبلوماسية المبذولة من الجهتين. والمسألة ستحسم لصالح الجهة التي تضع أمريكا ثقلها بجانبها، أما إذا بقيت أمريكا محايدة فقد تطول المسألة لسنوات أخرى.

عنف باكستان.. جذور متشابكة داخليا وخارجيا

رأفت يحيى

مسلسل العنف الدامي الإثني والطائفي والسياسي، الذي يجتاح باكستان من الأطراف إلى المركز، يبدو أنه صار جزءاً من إيقاع الحياة اليومية للمواطن الباكستاني، إلا أن مشاهد العنف العبثي تبلغ ذروتها عندما يتحول مسرح الأحداث الجوال من الأقاليم- حيث الفقر بمعناه الأوسع هو السمة السائدة- إلى قلب العاصمة الباكستانية التي تضم- فضلا عن مؤسسات الدولة الحيوية والبعثات الدبلوماسية- أثرياء باكستان من كبار الإقطاعيين ورجال الأعمال، ولا يزاحمهم أحد آخر من فقراء الشعب هذه المدينة الصغيرة الجميلة التي تعد تجسيدا بليغا لحالة الطبقية الشديدة التي تعتري باكستان. ومن ثم فإن وقع الجريمة في هذه العاصمة لا بد وأن يقرع الآذان ويجذب العيون إليها، ولا سيما إذا كانت من ذلك الوزن الثقيل كتلك التي وقعت بأحد الأسواق على حافة العاصمة قبل أيام وراح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. وهنا نتساءل: هل ما يحدث له صلة بالبيئة الداخلية السياسية والاقتصادية والطائفية والإثنية الباكستانية وما يكتنفها من صراعات؟ أم أن الداخل بريء والجاني تسلل عبر الحدود الجنوبية الشرقية المتاخمة للهند؛ العدو التقليدي لباكستان، أو عبر الحدود الشمالية المفتوحة على مصراعيها مع أفغانستان، مع الأخذ في الاعتبار ذلك الفضاء الإقليمي دائم التوتر في جنوب آسيا بفعل الصراع حول كشمير والسباق النووي والأزمة الأفغانية؟ أم أن الداخل والخارج يشتركان معًا في صنع هذه الظاهرة المأساوية التي تعرقل كل تقدم تطمح إليه باكستان؟

البيئة الداخلية الباكستانية

أ- انقسامات قومية وسط بيئة أمية فقيرة:

أربع قوميات أساسية- خلافا للمهاجرين- موزعة على الأقاليم الأربعة الباكستانية تصوغ النسيج الديموجرافي لهذا البلد، وقد استمد كل إقليم اسمه من القومية التي تعيش على أرضه؛ فإقليم البنجاب أكبر الأقاليم الباكستانية تسكنه أغلبية بنجابية، والشيء نفسه بالنسبة لأقاليم السند وبلوشستان وبشتونستان. ورغم مضي أكثر من خمسين عاما على تأسيس دولة باكستان فإن البلاد لم تعرف انصهارا بمعناه الحقيقي لقومياتها الأربع في بوتقة الدولة الجديدة بعد، ويدعم هذه الإشكالية الخطيرة زعماء هذه القوميات الذين يوظفون الانتماءات القومية، وينفخون فيها في كل مناسبة سياسية. ويبدو هذا جليا في العمليات الانتخابية، وفي كل مناسبة تصطدم فيها هذه الزعامة أو تلك مع السلطة، وتتحول إلى أبناء قوميتها لتحرضها على الوقوف خلفها بدعوى الحفاظ على حقوق هذه القوميات.

يغذي هذا التوجه حقيقتان: أولاهما طبيعة المجتمع الباكستاني الإقطاعي وما يعنيه ذلك من طبقية متجذرة تكشف عن نفسها بقوة في صورة فقر يضرب أطنابة في رقعة واسعة وثراء فاحش ومنحسر في قلة قليلة، إذ إن ما يقارب الثلاثين أسرة فقط (منها عائلتا بنظير بوتو ونواز شريف) تسيطر على غالبية الأراضي الزراعية في طول البلاد وعرضها، والشيء نفسه بالنسبة للجانب الصناعي والتجاري بصورة تنحسر معها أو تكاد الطبقة المتوسطة.
الحقيقة الثانية تتمثل في اتساع قاعدة الأمية التي تقترب من 75% من السكان، بما يعنيه ذلك من دلالات سياسية واجتماعية خطيرة، فهذا الواقع السيئ المتمثل في أمية مطعمة بالفقر الشديد، يحرص كبار إقطاعيي البلاد على تكريسه حفاظا على امتيازاتهم التي انفردوا بها في ظل هذا المناخ، فهم وأبناؤهم في الأغلب الأعم، هم السياسيون والمتعلمون ورجال الأعمال. وكان من المفترض والحالة هذه أن يحدث تحول اجتماعي ملموس في ظل ثورة الإعلام الراهنة، بما تتضمنه من سماوات مفتوحة تتدفق عبرها قيم وأعراف جديدة تحدث حراكا اجتماعيا في أنحاء شتى من العالم، غير أن هذا التدفق الإعلامي على سطوته الجبارة وتسلله إلى كل منزل بلا حسيب لم يحدث مفعولة القوي بعد على الأقل في المدى المنظور في باكستان- وأقصد هنا تحديدا المجتمع الإقطاعي- ومن ثم بقي من السهل على الزعامات القومية ترويج خطابها التحريضي عبر مفاهيم عشائرية وقبلية تؤسس لإشكالية العنف..
ب- مهاجرون مسلمون من الهند:
بدأت تظهر في الأفق الباكستاني في مرحلة لاحقة لقيام الدولة عام 47تحديات جديدة لا تقل خطورة عن التقسيمات القومية التقليدية، تمثلت في موجات الهجرة المتتالية للمسلمين الذين قدموا من الهند على أثر الاضطهادات الواسعة التي تعرضوا لها على يد المتطرفين الهندوس، وما نجم عن ذلك من قتل أكثر من مليون مسلم في ذلك الوقت. وقد استوطن هؤلاء المهاجرون الذين بلغ عددهم عدة ملايين إقليم السند الباكستاني المتاخم للأراضي الهندية، وكان تمركزهم بالأساس في مدينة كراتشي عاصمة باكستان التجارية والصناعية. ولم يكن اختيارهم للمدينة عفويا، وإنما بحكم أن غالبية هؤلاء المهاجرين كانوا من المتعلمين وأرباب الحرف التجارية والصناعية. ورغم أن علاقة هؤلاء المهاجرين بغيرهم من سكان إقليم السند كانت علاقة تعاون وانسجام بحكم آصرة الدين في الأساس، فإن الطابع الإثني والقومي الذي توظفه النخب السياسة الباكستانية كرافد أساسي في بناء قواعدها الجماهيرية أخذ يتشكل بسرعة في صياغة علاقة جديدة بين المهاجرين وأهل السند، ومن ثم تتحول ضواحي كراتشي من ساحات مفعمة بالنشاط التجاري والصناعي بحكم علاقات التآخي والتعاون البناء بين القوميتين إلى ساحات مواجهة راح ضحيتها الآلاف من الباكستانيين، ولا تزال رقعة النزيف تتمدد وتتسع وسط فشل حكومي ذريع في احتواء هذه الأزمة؛ لأن أغلب الحكومات الباكستانية المتعاقبة قدمت للسلطة على مطية الحسابات العرقية والقومية.

ج- تشنج طائفي ورؤى دينية شديدة التباين:
ربما كانت باكستان الاستثناء الوحيد في العالم الإسلامي، والتي تموج بحشد كبير من القوى الدينية شديدة التباين في تعاطيها مع الدين كعقيدة ومنهج حياة. فهناك التيار الإسلامي الحركي ممثلا في الجماعة الإسلامية التي أسسها أبو الأعلى المودودي، وربما تكون الاستثناء الوحيد في باكستان الذي يضم كوادر علمية رفيعة المستوى وقدرة كبيرة في التنظيم والبناء وتتميز أفكارها بالاعتدال.
ويأتي بعد ذلك التيار الإسلامي التقليدي، وهو مزيج من الدين والخرافات في بعض الأحيان- مصدرها الأمية الشديدة- ويدخل في هذا الإطار جمعية علماء باكستان، وهي منقسمة بدورها إلى ثلاث فصائل قابلة للتكاثر بفعل الانقسامات داخل هذا التيار، ثم جمعية علماء الإسلام المنقسمة هي الأخرى إلى فصيلين قابلين للزيادة وإن كانت هذه الجمعية أقرب إلى التيار الوهابى في الجزيرة العربية، وترتبط به في كثير من المفاهيم. ويقترب من هذا التيار الأخير جمعية أهل الحديث، وهي الأخرى ليست بمعزل عن حالة الانقسام فقد تولد عنها جمعية أخرى تحت قيادة جديدة.
غير أن أخطر القوى الدينية على الإطلاق في باكستان، التي أسهمت بصورة أو بأخرى في تشويه صورة الإسلام، والتي هي محور حديثنا حول العنف الطائفي وجذوره، هي تلك القوى التي تتخذ من السلاح وسيلة للحوار، مستبيحة ذبح المسلمين في المساجد وفي الأشهر الحرم غالبا بدعوى أنهم كفار خارجون من الملة لخلافات مذهبية بين فريق وآخر، وهي صورة قد لا يوجد مثيل لها خارج باكستان. ولعل جماعتي جيش الصحابة (السنية) وجيش محمد (الشيعية) نموذجان ممثلان للحالة الدموية التي تحكم العلاقة بين المتشددين من أهل السنة والشيعة. ومعروف أن إيران ودولا خليجية ساهمت في بروز هذه القوى في حقبة الثمانينيات مواكبة لحالة المواجهة المفتوحة بين الجانبين، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة تراجع نسبي في عمليات العنف الطائفي، ربما انسجاما مع حالة الوفاق التي تميز العلاقات الإيرانية ببعض دول الخليج ، وأيضا بفعل الجهود التي تبذلها بعض القوى الدينية المعتدلة في باكستان.
وما دمنا بصدد الحديث عن القوى الدينية في باكستان فإنه من الجدير الإشارة إلى الفرق الدينية كالقاديانية والبهائية والإسماعيلية وغيرها، وهي جماعات لها حضور قوي، وإن كان مستترا في بعض مؤسسات الدولة المختلفة، وخاصة المؤسسات التعليمية والإعلامية وتلعب دورا تآمريا في إذكاء لهيب الخلافات بين المسلمين من السنة والشيعة.
د- ضعف الجهاز الأمني:
يعتري جهاز الأمن الباكستاني ثغرات خطيرة تجعله غير قادر على التعاطي مع التحديات الأمنية التي تواجهه ومن هذه الثغرات:
1- أنه جهاز مسيس، بمعنى أن كل حكومة تتولى السلطة في باكستان تضع سياسات أمنية تتواءم ومصالحها السياسية في الأساس، ومن ثم نجد رجال الشرطة الذين طاردوا بنظير وأنصارها بالأمس يلاحقون نواز شريف اليوم،

سواء كانت هناك مسوغات أمنية تقتضي ذلك أم لا. وتصرف قوات الأمن جزءا كبيرا من وقتها وإمكاناتها في هذا الاتجاه على حساب تحديات أمنية أخرى كبيرة.

2- يفتقر جهاز الأمن الباكستاني إلى التقنية الحديثة في ملاحقة المجرمين الذين يمارسون نشاطهم بقدر كبير من الجراءة والتحدي بفعل هذا الواقع، ومن ثم يلجأ كثير من الهيئات والشركات المحلية والأجنبية إلى الاستعانة بشركات الأمن الخاصة في تأمين أفرادها وممتلكاتها من دون الاعتماد على قوات الأمن الرسمية.

3- حرية تنقل وامتلاك الأسلحة وتصنيعها على نطاق واسع دون سيطرة تذكر من الدولة في المناطق الشمالية الغربية المتاخمة لأفغانستان، التي تعرف بمناطق القبائل، وهذا فضلا عما هو معروف عن هذه المناطق كمصدر عالمي لزراعة المخدرات، وبالتالي تصبح هذه المناطق أرضا خصبة لأعمال الجريمة. وقد لوحظ في التحقيقات التي أجرتها السلطات الأمنية بشأن حادثة سوق الفاكهة بالعاصمة إسلام آباد مؤخرا أن الشاحنة التي كانت تحمل المواد المتفجرة قدمت من هذه المناطق.

فضاء إقليمي بالغ التوتر

أ- كشمير مصدر كل الأزمات.

دخلت باكستان منذ مولدها عام 1947 في صراع عنيف مع الهند بفعل سيطرة الأخيرة على إقليم كشمير المسلم الذي كان من المقرر وفق مخطط تقسيم شبة القارة الهندية أن يصبح جزءا من باكستان، ومن ثم اشتعلت ثلاث حروب فتاكة بين الدولتين دفعت باكستان في إحداها نصف أراضيها المعروفة اليوم ببنجلادش، والتي كانت ضمن الأراضي الباكستانية حتى عام 1971. وقد أخذ الصراع بين الدولتين منحنى تصاعديا سريعا، وعبر عن نفسه بصور مختلفة أبرزها السباق النووي بين الدولتين فضلا عن التسلل عبر حدود الدولتين من خلال عملاء كل طرف لتنفيذ علميات تخريبية. ويشجع ذلك ضعف الجبهة الداخلية في كلتا الدولتين. ولفترة طويلة نجحت الهند في بناء علاقات مع عناصر من القومية البشتونية التي روج الكثير من زعمائها للانفصال عن باكستان باعتبارهم جزءا من أفغانستان، وتنفيذ العديد من العمليات التخريبية في باكستان، كما استثمرت الهند الخلافات الإثنية بين كل من حركة المهاجرين والقومية السندية بكراتشي في تجنيد وتمويل عناصر إرهابية في إقليمي السند والبنجاب المتاخمين للحدود الهندية. وقد ثبت باعتراف الكثيرين ممن تورطوا في عمليات إرهابية وقوف الهند من ورائهم. والملاحظ في أغلب هذه العمليات أنها تأتي مواكبة لتصاعد أعمال المقاومة الكشميرية ضد قوات الاحتلال الهندية، وتهدأ عندما يحدث تقارب بين دلهي وإسلام آباد.

ب- أفغانستان العدو الصديق:

مع اندلاع الحرب الأفغانية استضافت باكستان أكثر من 3 ملايين مهاجر أفغاني كما كانت بمثابة الراعي والموجه للقادة الأفغان، أو ما كان يعرف إبان حقبة الاحتلال السوفيتي بزعماء المجاهدين. وقد ظلت هذه العلاقة قائمة إلى ما بعد الانسحاب السوفيتي من البلاد. غير أن تغير معادلات القوى الداخلية

الأفغانية أملى على باكستان أن تقيم علاقة تحالف وتعاون غير معلن مع القوى التي يمثلها البشتون -أكبر القوميات الأفغانية- في مواجهة القوميات الأخرى. وبحكم أن البشتون (الذين تمثلهم طالبان ومن قبل حكمتيار) يعيش أغلبية منهم في المناطق الشمالية الغربية الباكستانية المتاخمة لأفغانستان. وقد نتج عن ذلك أن فتحت القوى الأفغانية الأخرى وخاصة الطاجيك الذين يتزعمهم أحمد شاه مسعود خطوط اتصال مع الهند بدعوى أن باكستان تدعم طالبان، مما أسهم ذلك في خلق جبهة جديدة معادية لباكستان. وقد رحبت الهند بذلك، خاصة وأن طالبان متهمة من قبل الهند بدعم الثوار الكشميريين. وبما أن هناك حدودا مفتوحة على مصراعيها مع أفغانستان تزيد عن الألف كيلو متر ولا تحكمها أية نظم أو ضوابط، وبما أن هناك أكثر من مليون مهاجر أفغاني لا يزالون يقيمون داخل الأراضي الباكستانية في ظروف سيئة، وبين هؤلاء طاجيك وقوميات أخرى متضررة من سيطرة طالبان على السلطة؛ لهذا كله فمن السهل تجنيد عناصر من الأفغان اليائسين في عمليات إرهابية مثلما حدث واختطفت عناصر تابعة لأحمد شاه مسعود قبل فترة حافلة خاصة بأطفال المدارس من داخل باكستان، في محاولة للفت أنظار العالم إلى ما يسميه مسعود تدخلا باكستانيا في الشئون الأفغانية. هذا بخلاف حوادث أخري عديدة تورط فيها الأفغان، سواء

مكاسب باكستان من معاونة الأمريكان

2001/09/29

د. محمد شريف بشير-كوالالمبور

ترافق القرار الأمريكي الصادر يـوم الأحـد (23/9/2001) والخاص برفع العقوبـات الاقتصـادية الـتي فُرضـت علـى باكسـتان إثـر القيـام بتفجيرات نووية عام 1998، مـع جملـة مـن الحـوافز الاقتصـادية والمسـاعدات المالية من أطراف غربية عديدة أخرى، وتصب جميع هـذه الجهـود فـي اتجـاه مكافأة باكستان وتقوية موقف حكومتها نظير مساندة الحملـة الأمريكيـة ضـد ما يُسمى بالإرهاب.

فقد تم التوقيع يوم الإثنين 24/9/2001 على اتفاقية تعاون بين أمريكا وباكستان في العاصمة "إسلام آباد" اعتُبِرت دعمًا له أهميته على الاقتصاد الباكستاني بعد تجميد للعلاقات الاقتصادية الباكستانية الأمريكية، استمر قرابة 11 عامًا (منذ 1990).

وبموجب هذه الاتفاقية سيتم جدولة الديون المستحقة على باكستان، والبالغة 600 مليون دولار، فيما وعدت الدول المانحة بإعادة جدولة الديون المستحقة

بموجب اتفاق لإعادة جدولة حوالي 1.8 مليار دولار، وقد تم الاتفاق الأخير في نادي باريس في 23 يناير من العام الجاري؛ إذ إن "نادي باريس" محفل مختص بإعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة للحكومات والوكالات الرسمية، بينما إعادة جدولة الديون تعني تأجيل سداد أقساط الديون المستحقة، وإطالة فترتها مع تسديد الفوائد المستحقة في مواعيدها.
وتأتي أمريكا واليابان على رأس أكبر الدول الدائنة لباكستان؛ إذ يصل مجموع ديون أمريكا على باكستان حوالي 600 مليون دولار، بينما تصل ديون اليابان عليها حوالي 550 مليون دولار.

تفاصيل الاتفاق

اتفاق التعاون الموقع يوم الإثنين 24 سبتمبر 2001 بين البلدين وقّعته السفيرة الأمريكية لدى باكستان "ويندي شامبرلين" ممثلة لبلادها، وسكرتير قسم الشؤون الاقتصادية السيد "ناويد أحسن" ممثلا الجانب الباكستاني، وبحضور وزير المالية "شوكت عزيز" الذي قال: إن الاتفاق بمثابة مصادقة أمريكية على الإصلاح والتصحيح الاقتصادي، وأوضحت السفيرة أن الاتفاق إشارة ثقة قوية ترمي لمساعدة حكومة باكستان لإدارة خطة انتعاش اقتصاد البلاد.
وتضمن الاتفاق برنامجًا لإعادة جدولة المديونية الباكستانية المستحقة لأمريكا؛ حيث تمت إعادة جدولة 379 مليون دولار شاملة لفائدة متأخرة (للفترة من الأول من ديسمبر 2000 إلى 30 سبتمبر 2001، إضافة لمتأخرات في 30 نوفمبر 2000 للقروض المتعاقد عليها في 30 ديسمبر 1997 ستدفع المديونية خلال 20 سنة لفترة سماح 10 سنوات تبدأ من الأول من نوفمبر 2011) بموجب اتفاقية نادي باريس في فترة سداد مدتها 20 سنة، وكانت الخطة محل دراسة منذ يناير الماضي.
ويساعد الاتفاق على إلغاء العمل بحزمة المقاطعة الاقتصادية المتعلقة بسداد متأخرات مدفوعات الديون، وهو ما يُعرف بـ "عقوبات بروك"، كما يفتح الباب واسعًا أمام باكستان للاتفاق مع المانحين الآخرين لجدولة ما يصل إلى 1.8 مليار من مديونيتها الخارجية.
وخدمة الديون البالغة 379 مليون دولار تغطي استحقاقات دَيْن لصالح مصرف الاستيراد والتصدير الأمريكي، وهيئة المعونة الأمريكية، وثلاث هيئات حكومية أمريكية أخرى، خلال الفترة من 1 ديسمبر 2000 إلى 30 سبتمبر 2001. ويشمل ذلك أيضا متأخرات 30 نوفمبر 2000 التي تضم قروضًا تم التعاقد عليها منذ 1997. وديون معونة التنمية الرسمية تُدفع لفترة سماح 10 سنوات تبدأ من 2011، بينما غير ديون المعونة الرسمية 18 سنة متضمنة فترة سماح ثلاث سنوات تبدأ من 2004، الأولى بسعر فائدة كما اتفق عليه وقت إبرام العقود، بينما الأخيرة بسعر السوق.

وصندوق النقد يتحرك!

في ذات الاتجاه أعلن صندوق النقد الدولي مصادقته على برنامج الترتيبات الداعمة التي توفر تمويلاً يبلغ 596 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وسيطلق الصندوق الشريحة الاحتياطية المتبقية من برنامج الترتيبات الداعمة والبالغة 136 مليون دولار خلال هذا الشهر؛ وذلك قُبيل الزيارة المرتقبة لبعثة

وزارة المالية الباكستانية إلى واشنطن في الأسبوع الأول من أكتوبر المقبل لمناقشة برنامج الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. وستقوم الدول المانحة بدعم برنامج طويل المدى تحت تسهيل ائتماني يعرضه الصندوق، ويُعرف بـ (تسهيل النمو وتقليل الفقر) تصل اعتماداته حوالي 5.2 مليارات دولار.

ومعروف أن علاقة باكستان بالصندوق قد بدأت في 1988، ثم تعثرت خلال فترة حكومة "نواز شريف"، وكذلك خلال حكم الجنرال "مشرف"، ولكن جرت بينهما اتصالات أفضتْ إلى استئناف التعامل بينهما جراء التزام باكستان بشروط الصندوق لتنفيذ التصحيح الاقتصادي، رغم أن العلاقة اعتراها بعض الشكوك من جانب الصندوق، إثر إعلان المحكمة الدستورية العليا منع التعامل الربوي والشروع في تطبيق النظام المالي الإسلامي، ابتداء من يوليو المنصرم.

أوروبا: المصالح أهم من المبادئ!

وفي سياق "المكافأة" أيضًا قرر سفراء الدول الأوربية وممثلون عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي عقب اجتماع لهم بـ"إسلام آباد" هذا الأسبوع دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية الباكستاني، بينما قالت اليابان: إنها تخطط لمنح باكستان منحة عاجلة تبلغ 40 مليون دولار لمواجهة تدفق اللاجئين.

ولفت موقف الاتحاد الأوروبي الأخير والداعم لباكستان أنظار عدد كبير من المراقبين للشؤون الباكستانية؛ حيث إن الاتحاد الأوروبي كان يرفض وبشدة التعامل مع حكومة الرئيس الجنرال "برويز مشرف"، ويطالب بإعادة الحياة البرلمانية لباكستان في أسرع وقت ممكن، غير أن الأحداث العالمية الجديدة كانت السبب -على ما يبدو- في دفع الاتحاد الأوروبي لتغيير موقفه بشكل جذري؛ فبعد أن كان الجنرال "برويز مشرف" (عسكريًا مستبدًا)، أصبح (رئيسًا وقائدًا ذا مواقف سياسية شجاعة) -على حد تعبير "كريس باتن" منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، الذي زار باكستان هذا الأسبوع على رأس وفد أوروبي-.

فقد أعلن "كريس باتن" أن دول الاتحاد الأوروبي ستقدم مساعدات اقتصادية كبيرة لباكستان تتمثل في استيراد دول الاتحاد الأوروبي كميات أكبر من الأنسجة والأقمشة الباكستانية، وأضاف باتن "أن الدعم المعنوي لباكستان والمساعدات الاقتصادية الأوروبية المخصصة للحكومة الباكستانية من شأنها إعانة حكومة الجنرال مشرف على مواجهة أعباء الأعداد المتزايدة من اللاجئين الأفغان الذي يتوافدون بشكل مستمر على باكستان".

والاتحاد الأوربي صدّق فعلاً على مبلغ 20 مليون يورو كمساعدات إنسانية عاجلة لباكستان، وسيعمل الاتحاد -بالتعاون مع المجتمع الدولي- للحيلولة دون عدم استقرار باكستان جراء تفاقم أزمة اللاجئين الأفغان. وتباحث بصدد مستقبل مساعدات التنمية إلى باكستان؛ حيث توجد الآن حوالي 205 ملايين يورو تكلفة مشروعات قائمة ومستمرة بمساعدة الاتحاد الأوربي، وسيتم تعزيز المساعدات الرسمية من جانب الدول الأوربية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الاجتماعي، وتقليل الفقر وإيجاد فرص العمل والبنيات التحتية

المحلية. وهي تدعم طلب باكستان المساعدة المالية من المنظمات المالية الدولية، كما يساعدون على تسهيل وصول منتجات النسيج الباكستانية إلى الأسواق الأوربية، وسوف يُتفق على ذلك قريبًا.

أين.. وإلى أين؟

وكان نمو الاقتصاد الباكستاني قد شهد منذ 1998 تذبذبا وعدم استقرار، إلا أنه يشهد في الوقت الحالي ظروفا قاسية، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تفصح عن معدل عالٍ من البطالة 6.7%، والتضخم 5.4%، وارتفاع نسبة الفقر 40.1% (عدد السكان حوالي 140 مليون نسمة). ففي خلال عقد الثمانينيات كان متوسط معدل النمو الاقتصادي 6%، بينما انخفض خلال عقد التسعينيات إلى 4%، وحاليا -خلال النصف الأول من العام الجاري- وصل 2.6%، منخفضًا بمقدار 1.4% عن المتوسط السنوي للعقد الماضي.

وفي الوقت نفسه كانت هناك عوامل أخرى ضاعفت من المشكلة الاقتصادية؛ منها نقص المياه في إقليمي "السند و"بلوشيستان"؛ حيث تشكل مساهمة الزراعة ما يصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تعتمد باكستان في منتجاتها الزراعية على محصوليْ القطن والأرز كمحاصيل نقدية؛ يشكل الأول 1.6 من الناتج المحلي الإجمالي، والثاني حوالي 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت المساحة المزروعة من القطن بمقدار 2.7% في هذا العام مقارنة بالعام السابق، وزراعة الأرز التي حققت نموًا بلغ 6.3% في العام السابق وصلت هذا العام إلى معدلات سالبة للنمو بلغت (1.4-).

مؤشرات الاقتصاد الباكستاني 1990-2001 (%) *

1990-1999	2000-2001	المؤشر
4.6	3.9	2.6	معدل النمو الاقتصادي
7.4	9.9	5.4	معدل التضخم
6.4	1.4	2.4	نسبة العجز التجاري
0.926.135	0.4	0.4	نسبة الفقر
7.25.6	6.7	6.7	معدل البطالة

القطاعات المستفيدة

وأهم القطاعات الاقتصادية الباكستانية التي ستستفيد من رفع الحظر الاقتصادي الغربي هي قطاعات النفط والغاز والنسيج وتقنية المعلومات؛ فمؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي الأمريكية تقدم تأمين مخاطر سياسية وقروض لمساعدة الاستثمارات الأمريكية المتوسطة والكبيرة الحجم للمنافسة في أكثر من 140 اقتصاد دولة ناشئة، أو الدول التي ترى أمريكا أن دعمها يخدم مع المصلحة والإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، وبمشاركة رسوم الاستخدام تمارس المؤسسة أعمالها بدون تكلفة لمدفوعات الضرائب الأمريكية، ولها احتياطي يبلغ أكثر من 4 مليارات دولار.

بينما بنك "الاستيراد والتصدير" الأمريكي يقدم ضمانات لقروض رأسمال للمصدرين الأمريكيين، وضمانات للدفع وإعادة الدفع للمشترين الأجانب للسلع والخدمات الأمريكية. وضمانات تأمين ضد عدم الدفع للمشتريين الأجانب ضد المخاطر التجارية والسياسية.

ويستطيع القطاع الخاص أن يستفيد من خلال إتاحة ضمانات قروض بواسطة مصارف أمريكية، مثل مصرف الاستيراد والتصدير الأمريكي لاستيراد الماكينات والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، ومصرف الاستثمار الخاص الخارجي للمساعدة في تمويل مشروعات القطاع الخاص الباكستاني.

المديونية الخارجية

تبلغ ديون باكستان الخارجية أكثر من 30 مليار دولار، ونصيب أمريكا من هذا الدين 3 مليارات دولار. وعمليات إعادة الجدولة واستئناف المعونات الاقتصادية من شأنها أن تقلل من عبء الديون الخارجية، وتتيح موارد مالية إضافية لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن العجز التجاري واختلال ميزان المدفوعات.

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن العقوبات الاقتصادية التي فُرضت بناء على تعديل "بريسلر" الذي يربط بين المعونة الاقتصادية الأمريكية والديمقراطية في أعقاب استيلاء الجنرال مشرف على السلطة 12 أكتوبر 1999 – ما زالت سارية؛ ولذلك سيكون أثر رفع العقوبات الخاصة بالتفجيرات النووية محدودًا ما لم تُلغَ أيضا العقوبات المفروضة بموجب تعديل بريسلر.

ونوضح هنا أن هناك نوعين من العقوبات المفروضة على باكستان إحداهما المتعلقة بالبرنامج النووي، والأخرى المتعلقة بالديمقراطية- الانقلاب على الحكومة المنتخبة.

وكانت باكستان تتلقى حوالي 3 مليارات دولار سنويا من الدول الغنية في المتوسط، وعند فرض العقوبات الأمريكية انخفضت إلى 1.5 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لضغوط إعادة سداد الديون التي ارتفعت من 2 مليار إلى 3 مليارات دولار سنويا اتجهت باكستان إلى الاقتراض من المصادر التجارية بتكلفة أعلى؛ وهو ما شكل عبئا إضافيا على الاقتصاد القومي.

وعليه فإن رفع العقوبات الأمريكية سيؤدي إلى تسهيل دخول الاستثمارات الأمريكية إلى باكستان، وستقنع أمريكا حلفاءها من الأوربيين واليابان ودول الخليج العربية بدعم باكستان على مستويات مختلفة، وتسهيل انسياب التدفقات المالية، سواء في شكل مساعدات مالية مباشرة أم ضمانات قروض، هذا فضلاً عن الدعم الأمريكي المباشر من خلال الوكالات الأمريكية الرسمية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف.